

المصالح السياسية للطبقات الاجتماعية في تركيا

وليد محمود أحمد*

المقدمة

ان دراسة الطبقات الاجتماعية في تركيا، تعد حقلاً مهماً للباحثين في التاريخ التركي والسياسة التركية، على حد سواء.

تسلط الدراسة هذه، الضوء على التكوين التاريخي للنخب التركية من حيث ابعادها السياسية والاقتصادية في النشأة ومن ثم تبوأها في مراكز قريبة من مواقع صناعة القرار في تركيا، بما يتلائم مع مصالح الطبقات الاجتماعية التي انبثقت منها.

تحتوي الدراسة على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول، النخبة العسكرية من حيث مكانتها الاجتماعية في التكوين الطبقي للمجتمع التركي، فضلاً عن نفوذها وقدرتها على التحرك. وابعاد ذلك التحرك ويتناول أيضاً تداخل هذه النخبة في الفعاليات الاقتصادية في تركيا، اما المبحث الثاني، فيتناول النخبة المدنية ممثلة بالاحزاب السياسية التركية من حيث تكوينها وقدرتها على التأثير جنباً الى جنب مع قوة ونفوذ النخبة العسكرية ومن ثم قدرتها على التكيف مع الضغوط التي تواجه تحركها من جانب قادة الجيش، واستمالتها لتأييد الجماهير التركية، كيما تكتسب الصفة الشرعية، واما المبحث الثالث والاخير، فيتناول النقابات العمالية والظروف التي ادت الى نشأتها والعوامل الموجبة لها، فضلاً عن التركيز على الافكار والرؤى التي بلورتها تلك النقابات في مواجهة الضغوطات والتجاذبات التي حكمت العلاقات الاجتماعية للطبقات التركية.

أولاً: النخبة العسكرية

تعد النخبة العسكرية (Military Elite) والمتمثلة بقيادة الجيش بمختلف صنوفه، من ابرز الطبقات الاجتماعية التركية، ان لم تكن على رأس الهرم للتكوين الطبقي التركي، ولها السطوة على مجمل القرارات التي تحدد توجهات الحكومات التركية المتعاقبة في مجال السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء.

تتحرك النخبة العسكرية بسرعة وبقوة اذا ما استشعرت بالخطر يحيق بمصالحها الاقتصادية والمتداخلة في الحفاظ على النظام العثماني والمبادئ الاتاتورية، وسجل اول تدخل

(*) مدرس مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

فعلي لها في تاريخها عام ١٩٦٠ ضد حكومة الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠)، من خلال الانقلاب العسكري او ما تطلق عليه بعض الادبيات التركية مصطلح (الثورة)^(١)، اذ شهدت تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين متغيرات سياسية انعكست آثارها السلبية على الحياة الاقتصادية، وبدأ الاقتصاد التركي يعتمد بشكل كبير على التمويل من الخارج، فقدم والحال هذه الثراء لحفنة من الملاكين، بينما منح الفقر لشرائح واسعة من المجتمع^(٢).

في ظل هكذا اوضاع تكونت في البلاد مجموعات من رجال الاعمال والتجاريين ذوي المصالح الاقتصادية كانت تحكمهم وجهة نظر مفادها ان الحكومات التركية ينبغي ان تكون قريبة من مشروعية فعاليتهم الاقتصادية المرتكزة على فكرة احترام قدسية وحرمة الملكية الخاصة، هذه المجموعات الالفة الذكر وجدت لها مواقعاً في صفوف الحكومات التركية لاجل تحصين مصالحها الاقتصادية^(٣)، مقابل ذلك فقد اتجهت الاعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة نحو الافلاس. اما الفلاحون فقد فقدوا اراضيهم واصبحوا في صفوف العاطلين عن العمل، وهكذا فإن اثراء اقلية مقابل افقار اغلبية يؤدي الى تناقضات عميقة الجذور تضرب المجتمع بشدة وهكذا كان الحال في تركيا بعد منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، ثم استمر الوضع الاقتصادي ليصبح أسوأ فيما بعد^(٤).

ان خطورة التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي تنبثق عن خلل في انسيابية مردودات التنمية والتمويل الخارجي بحيث تصب لصالح طبقة اجتماعية دون غيرها، تجعل الطبقات المتضررة الاخرى تتحرك عبر تمثيلها السياسي والفعلي طلباً للتغيير^(٥).

كانت النخبة العسكرية قلقة من الانكماش الاقتصادي، ومن الفشل في تنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي التي ابتدأت منذ نهاية الخمسينيات في القرن الماضي، فعلى الرغم من المساعدات العسكرية التي تلقتها تركيا من الخارج وخاصة الغرب، الا ان رواتب الجيش لم ترتفع بمستوى يمكنها من مجاراة التضخم في الاسعار، لذا قام الجيش بالتحرك حسبما تقتضيه مصالحه الخاصة، بانقلاب ضد (سلطة الطبقة الدنيا التي كانت قد سمحت لنخبة ليبرالية مدنية متمسكة بمصالحها الاقتصادية ان تغتصب مركز قيادة الدولة، باسم الديمقراطية)^(٦).

لقد كان للقادة العسكريين مصالح في الحفاظ على نسق التوازن الاقتصادي في تركيا، فمنذ مطلع الستينيات من القرن العشرين وحتى الان نجد ان القوات المسلحة، قد انبثقت كواحدة من المصالح الصناعية والتجارية الكبيرة وهي والحال هذه قد اصبحت جزءاً اساسياً في الاقتصاد التركي، وان وضعها المهم هذا في الحياة الاقتصادية جنباً الى جنب مع البرجوازية التركية ادى بها الى ان تأخذ نصيباً وافراً في الحفاظ على الثبات الاقتصادي والاجتماعي^(٧)، فالجيش التركي، طبقياً يتداخل في الحياة الاقتصادية، اذ ان عدداً كبيراً من الضباط الاثراك هم اعضاء

مساهمون في عدد كبير من الشركات التجارية، كما ان العديد من الضباط المتقاعدين يصبحون في كثير من الاحيان اعضاء داخل المجالس الادارية لعدد واسع من الشركات التركية^(٨).

ان اشترك العسكريين في عملية التحديث السياسية ليست مجردة عن المصالح الاقتصادية، ففي مثل حالة تركيا، وحيث ان قيادات الجيش تنتسب الى البرجوازية التجارية والصناعية الغنية، يعطي تدخل الجيش مفهوماً معاكساً، فهو يهدف الى منع، او على الاقل تأخير التطور الاقتصادي لطبقة اجتماعية غير الطبقة التي تنتمي اليها قيادات الجيش^(٩).

ان التأثير الاقتصادي في المعادلة الاجتماعية والسياسية واضح اكثر من التأثير الفكري فاختيارات السياسة التركية وخيارات النسيج الاجتماعي لطبقات المجتمع التركي ترتبط بشكل وثيق بالمعايير الاقتصادية، هذا الامر تدركه القوى السياسية التركية، والذي يعنيه الجبرالات بصورة جدية وعميقة^(١٠).

بناءً على ما تقدم فإن ارتباط النخبة العسكرية بالنظام السياسي يحدد بمجموع تأثيرات البنية الكلية للمجتمع، حيث يبدو واضحاً ان طبيعة العلاقة بين النخبة العسكرية والنظام السياسي، تختلف مع اختلاف تطور المجتمع، ففي تركيا تشكل النخبة العسكرية اكثر القوى الاجتماعية استنارة واطلاعاً واشدها حيوية بحكم ارثها التاريخي، وهي تتقدم على بقية الخطوط في مجتمع تقليدي، ومهيأة لانجاز وتحقيق مهام ومصالح الطبقات الاجتماعية، التي انبثقت منها^(١١).

ثانياً: النخب المدنية

اذا كانت النخبة العسكرية هي النخبة الاكثر هيمنة على مجمل التركيبات المجتمعية في تركيا فإن النخب المدنية المتمثلة بالاحزاب والقوى السياسية هي الاكثر جراً في الدعوى الى الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وتفعيلها، وهذا يؤشر لنا منحى مهمماً في الخارطة السياسية والاجتماعية للمجتمع التركي، من شأنه ان يعزز سلطة هذه النخبة في دولة صنعتها قوة الجيش، اذ ان هناك امر يمكن تشخيصه في سياق التطور التاريخي لعناصر النخبة المدنية التركية، وهو ان ضعف التأسيس الفعال لمؤسسات هذه النخبة كان الصفة الابرز التي طغت على صورة هذه المؤسسات^(١٢)، حيث احتفظت (النخبة الاتاتورية)، المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري، بوحدتها في ظل نظام حكم الحزب الواحد واستمدت قوتها في ظل هذا التوحد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، غير انه في عام ١٩٣٠ نلاحظ ان تجربة حزب معارض وهو حزب الحرية انتهت بسرعة عندما اظهر مقاومته الضمنية لاصلاحات كمال اتاتورك، وكان زعماء الجيش جنباً الى جنب مع المفكرين والبيروقراطيين يؤلفون نخبة سياسية ولم يكن قادة الجيش قد قدموا انفسهم كنخبة مستقلة آنذاك. هذان الجناحان المشار اليهما اعلاه واكثر، شكلا، حينها الطبقة البيروقراطية الحاكمة - آلف بين صفوفها حزب الشعب الجمهوري -

وكانت تعمل بنظام (استبدادي) موحد وبدون تمثيل لاية مصالح فئوية مجتزأة لاي من مكوناتها^(١٣).

ان البيروقراطية المتكونة من المدنيين والعسكريين والتي تضم بين ثناياها أيضاً المثقفين من حملة الشهادات الجامعية الاولية والعليا، هم الذين جسدوا شكل الطبقة الوسطى التي امسكت بزمام تركيا حتى اواخر عام ١٩٤٠، حيث كانوا يمثلون (ثورية وقومية) الطبقة الوسطى، التي صانعت الاستقلال الوطني وانتهت السيادة الغربية على مقدرات البلاد الاقتصادية، واقامت نظاماً جمهورياً بعيداً عن سلالة آل عثمان^(١٤).

شهدت الفترة بين عامي ١٩٦٠، ١٩٤٥ بلورة مجموعتان ذات منشأين مختلفين كان لهما قدرة التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية التركية.

المجموعة الاولى: وتضم الطبقة المثقفة (Intellegentsia)، فضلاً عن العسكريين المتنفذين، هذه الطبقة تعود في اصولها الى القرن التاسع عشر اثر بدء مظاهر التحديث والتصنيع في الدولة العثمانية.

المجموعة الثانية: تضم طبقة التجار وفئات من العمال كان لها توسع في السلطة والنفوذ اخذ يتزايد مع مطلع القرن العشرين.

هذه النخب المثقفة كونت علاقات مع الجماهير ارتكزت على اساس فكرة الاقتناع والتأثير في الحياة العامة وفي كل المستويات الاجتماعية ذات الفعالية (في المجتمع التركي)، هذه الفكرة تحولت الى فلسفة شكلت اساساً لمجموعات وكيانات حزبية ذات اختلاف في الرأي والفكر فيما بينها، فضلاً عن انها اخذت تشكل وسيلة لرجال السياسة للوصول الى اهدافهم حسبما تتطلبه توجهات ومصالح الطبقات الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادي، التي ينتمون اليها^(١٥).

ثمة امر ينبغي الاشارة اليه عند الحديث عن النخبة السياسية، وهو نشوء نخبة (بديلة) من بين هذه النخبة المتفرقة _ ، والتي كانت قد عبرت عن نفسها من خلال تجنيد افراد من المقاولين والتجار والحرفيين كانت لهم تصوراتهم وتوجهاتهم السياسية، التي لم تكن تتفق بالضرورة مع قيادي حزب الشعب الجمهوري ، وان تطورت من خلال واجهة هذا الحزب _ كانت تفضل اعتماد مبدأ (المرونة) في تركيز جميع السلطات بيد الدولة، هذه النخبة البديلة قدمت نفسها من خلال الحزب الديمقراطي (١٩٥٠ - ١٩٦٠)، ثم بلورت اثر ذلك نزاع جراء سيطرة الحكومة على الاقتصاد والفعاليات الاخرى في المجتمع التركي، وعبرت عن استيائها من الدولة الجمهورية التي تمثلت بصورة مصغرة (بالجنדרمة والمسؤوليين الحكوميين)^(١٦).

ان النخب السياسية التركية تمكنت بمرور الوقت وابتداءً من عام ١٩٦٠ وصعوداً من امتصاص الازمات التي مرت بتركيا وتجاوزت محنة تدخل الجيش التركي في العملية



السياسية بدءاً من عام ١٩٩٧ من خلال تبني سياسات تتكيف بصورة أو باخرى مع التطورات المتلاحقة التي أثرت في الكيان السياسي التركي^(١٧).

ثالثاً: النقابات العمالية

أدت عمليات التطوير والتحديث التي شهدتها تركيا، الى بروز قوى جديدة في المجتمع التركي، تمثلت بالطبقة العمالية التي نمت نتيجة اقامة المعامل. كما اسهم دخول المكنتة ألى الريف، في هجرة اعداد كبيرة من الفلاحين الى المدن، في وقت لم تتمكن الفعاليات الصناعية من استيعابهم مما زاد في ظاهرة تجمع السكان حول المدن، تلك الظاهرة شكلت بؤراً انتشرت فيها التنظيمات اليسارية التي دأبت على تبني مظاهر العنف في وقت كانت فيه السلطات المدنية عاجزة عن مواجهة هذا العنف^(١٨).

ان هذه الهجرة من الريف الى المدينة لا تعني بالضرورة تقليل الاعداد الريفية المطلقة بسبب معدل ازدياد السكان. وحتى عام ١٩٧٣ كان هناك مليون تركي من المهاجرين من الريف ينتظرون دورهم في قائمة الشغيلة، مما يعني تحول صفتهم من فلاحين الى عمال، ومن خلال عملية الهجرة هذه فان الطبقة الوسطى من سكان المدن والاكثريّة الفلاحية قد اصبحتا مندمجتين على نحو متزايد مما غير من طبيعة المدن وزاد من الالتحام القومي ورجح كفة اعضاء الطابع الريفي على المدينة بشكل اسرع من اعضاء الطابع الحضري على الفلاحين^(١٩).

ان حملة التصنيع التي شهدتها تركيا، وعلى الاخص في فترة الستينيات من القرن الماضي اعتمدت اغلب الاحيان على الرأسمال الاجنبي واستندت ، على تكنولوجيا متقدمة ومستوردة من الخارج ، وهي بهذا الوصف لم تكن قادرة على امتصاص الاعداد الكبيرة من السكان من عوائل الفلاحين، بينما زادت مقابل ذلك من الانتاجية والارباح للملاكين الكبار ، واستمرت بنفس الوقت في دفع الكثير من صغار ومتوسطي الفلاحين الى الافلاس والقاء الالاف من (العمال الزراعيين) خارج العمل، وهذا جعل وضع البطالة في الريف اسوأ من قبل^(٢٠)، ولعل في هذا ما يفسر لنا في جانب منه كيف ان مئات من المهاجرين من الريف والقاطنين في مساكن بدائية حول المدن والذين يطلق عليهم ساكني الاكواخ او مدن الصفيح، تحولت نحو (العنف المدني)، في سياق التوترات الناجمة عن اندماج جماهير جديدة في الاتجاه الثقافي والاقتصادي السائد عبر المؤسسات المجتمعية، التي تحملت فوق طاقتها، ورغم ذلك فان هذه المجاميع الفتوية في المجتمع التركي استجابت في العموم لفكرة مناهضة الافكار الغربية سواءً الماركسية او اليمينية المتطرفة^(٢١).

لقد ادى الاختلاف في الطبقات الاجتماعية الذي سببه التحديث في تركيا ، الى اعطاء استقلالية للاتجاهات الجديدة في الرأي والفكر لم تكن لتحسب على فئة النخب المدنية او النخب العسكرية، هذه الاتجاهات الجديدة في الرأي استندت في افكارها على ضرورة توافق

(المصالح) للطبقات الاجتماعية والخطوط المكونة للمجتمع التركي، ومن ثم قدمت نفسها في شكل واجهات تنظيمية متمثلة بالنقابات العمالية^(٢٢). فبينما عاش مئات الآلاف من العمال في تركيا في حالة تقترب من الكفاف في أكوخ من الطين، فإن فئة صغيرة من الرأسماليين الأجانب والمحليين (سمّوا) انفسهم وحساباتهم على حساب جهد العمال، وازاء هذا (الاعتداء) المكشوف الذي هدد ديمومة الطبقة العاملة التركية، فإن العمال لم يبقوا دون تحرك، فانتظم مئات الآلاف من العمال في النقابات العمالية على الأخص في عقد الستينيات من القرن العشرين^(٢٣). ورغم ان النقابات العمالية قد نظمت قبل اعوام الستينيات، الا انها تصرفت كهيئات نقابية خارج الساحة السياسية واستحوذت النقابات على نسبة ١٤% من القوة العاملة غير الزراعية و ٤٣% من القوة العاملة الصناعية، الا ان التضخم في عدد النقابات العمالية وعلى الأخص في اواخر السبعينيات قلل من تأثيرها ونفوذها^(٢٤)، رغم كونها احدى جماعات المصالح الضاغطة على صناع القرار في تركيا، جنباً الى جنب مع الاحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية والنقابات المهنية^(٢٥)، غير ان الذي عزز من مكانتها فيما بعد، هي الظروف التي رافقت اجواء التنافس الحزبي من جهة، والتدخلات العسكرية في الساحة السياسية التركية من جهة ثانية، فضلاً عن ظهور فئات اجتماعية غنية جداً في الوقت الذي دفعت الاغلبية فيه من الخطوط المكونة للمجتمع التركي الى فقر متزايد مما رجح احتمالات تأزم الصراع الاجتماعي (الطبقي) الذي اخذ يتبلور^(٢٦)، والذي مهد لتقويض الاسس الاجتماعية للتوازن السياسي في المجتمع التركي والذي كان ينخر فيه الضعف على مدى مراحل (الجمهوريات الثلاث) (مصطفى كمال - عصمت اينونو - عدنان مندريس)، حيث برزت الى الواجهة العديد من الصراعات الاجتماعية والاقتصادية، انعكست على التطورات الفكرية في تركيا وعلى التغيرات الاجتماعية، ومن ثم على حركة الفعل السياسي في الوقت نفسه^(٢٧).

خاتمة

افرزت المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها تركيا في تاريخها المعاصر، واقعاً جديداً في خارطة البنية الاجتماعية التركية، فضلاً عن ظهور النخب المدنية والعمالية كمتغير جديد بعد ان سادت النخبة العسكرية بغطاء مدني فترة طويلة في بداية تاريخ تركيا المعاصر، وهياً الصراع على المصالح الاقتصادية المناخ الملائم لنزاع الطبقات الاجتماعية، واوجد فئة جديدة اخذت بعدها في التأثير والاستقطاب في الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا، تمثلت بالنقابات العمالية، التي حاولت النخبتان السابقتان (الجيش، الاحزاب السياسية)، استمالتها وكسب تأييدها.

ان ما يمكن ملاحظته عند دراسة النخبة العسكرية في المجتمع التركي انها تؤلف الطبقة الأكثر هيمنة على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية، وهناك من يقول بان هذه الطبقة استمدت هيمنتها هذه من ارثها التاريخي العثماني ، واذا ما ادركنا كذلك ، ان العناصر المكونة لهذه الطبقة (الجديدة - القديمة) في تركيا، انها تألفت من قادة الجيش العثماني السابق ، وقادت البلاد نحو الاستقلال ، وهي بهذا الحال لم تكن على استعداد للتخلي عن اولويتها في التكوين الطبقي التركي، او التنازل عن هيمنتها على صناعة القرار السياسي في تركيا، وجاء تداول هذه النخبة في الحياة الاقتصادية ليزيد من تمسكها (بحقوقها المكتسبة) التي نجمت عن ميراثها السابق.

اما النخبة المدنية المتمثلة بالاحزاب السياسية فانها حاولت فيما يمكن ان نسميه (الانقلاب) على الوضع الذي فرضته النخبة العسكرية ، والذي عزز من امكانية نجاح النخبة المدنية في هذا الموقف، هو جملة من المتغيرات الدولية رافقت الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الخصائص التي اتسمت بها هذه النخبة من خلال قدرتها على التكيف والموازنة مع ضغوط النخبة العسكرية ومتطلبات الناخب التركي، ومن ثم قدرة وامكانية هذه النخبة في استحداث الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، واحراج النخبة العسكرية وقادة الجيش امام الرأي العام التركي او الدولي.

اما ما يتعلق بالنقابات العمالية فقد ادت التوترات الناجمة عن سياسة التنمية السريعة والصراع الحزبي من جهة ، وصراع الاحزاب من حيث النفوذ والتأثير، مع النخبة العسكرية الى بروز طبقة جديدة في المجتمع التركي، سيما وانها واجهت اعتداءً تمثل بهضم حقوقها وجهودها ، الامر الذي تطلب من عناصرها المكونة ، ان تتوحد تحت واجهة تنظيمية لم تأل الاحزاب السياسية وقادة الجيش ، جهداً لكسب تأييدها ومساندتها، غير انها جانبت الانضمام لأي من الفئتين اعلاه مؤثرةً مجابهة افكارهما وتوجهاتهما الغربية سواءً او اليمينية، اذ ليس من الممكن ان تطلب من الجماهير المكونة لهذه الطبقة والتي تسودها الامية والفقر ، المشاركة في الحياة السياسية، او تفهم حقيقة صراع القوى والنفوذ الذي يحكم العلاقات الطبقيّة في تركيا.



المصادر والهوامش

- (١) للمزيد من التفاصيل عن الانقلاب العسكري الاول في تاريخ تركيا المعاصر انظر عبد الجبار قادر غفور، (انقلاب عام ١٩٦٠ - تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية)، مجلة اوراق تركية مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل العدد (١)، كانون الثاني ١٩٩١.
- (٢) بيرج بير اوغلو، "تركيا في ازمة - من رأسمالية الدولة الى الاستعمار الجديد"، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: ١٩٨٣)، ص ١٤٠.
- (3) Kemal Karpat, Social change and politics in Turkey : A Structural Historical Analysis, (Belgium: 1972), p, 321.
- (٤) بيرج بير اوغلو، المصدر السابق، ص ١٤٠-١٤١.
- (٥) عباس فاضل محمد، العسكريون في تركيا، "اتجاهات في السياسة الداخلية والخارجية"، جامعة الموصل، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، بحث سياسية، ص ١٦٩.
- (٦) اوسيل دبليو ، ازمة السياسة التركية ١٩٥٠ - ١٩٨٤، مركز الدراسات الدولية التابع لمعهد ماساشوستس في الولايات المتحدة، ترجمة حسن نعمة سعدون، (د:ت)، ص ٤١.
- (٧) بيرج بير اوغلو، المصدر السابق، ص ١٩٦.
- (٨) هل تسعى المؤسسة العسكرية الى عرقلة انضمام انقرة الى الاتحاد الاوربي، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية في الموقع:
www. ahdath info: 24/9/2004.
- (٩) عباس فاضل محمد، المصدر السابق، ص ١٧٠.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٦.
- (١١) اندرو فنكل، نوكهت سيرمان، تركيا - المجتمع والدولة، ترجمة د.حمدي الدوري، د.عدنان ياسين، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص ٦٧.
- (١٢) عباس فاضل محمد، المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (١٣) اوسيل دبليو، المصدر السابق، ص ٣٩.
- (14) Kemal Karpat, op. Cit, p 319.
- (15) Ibid, p 320.
- (١٦) اوسيل دبليو، المصدر السابق، ص ٣٩ - ٤٠.
- (١٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - التقرير الاستراتيجي العربي، منشور على شبكة المعلومات الدولية في الموقع:
www. ahram. org / acpss / 20 / 10 / 2004.



المصالح السياسية للطبقات الاجتماعية في تركيا

وليد محمود أحمد

مستخلص البحث

لا يمكن للباحثين في دراسة التاريخ التركي، اغفال تقصي نشأة الطبقات التركية والنخب التي انبثقت منها ، للوصول الى حقيقة العلاقات التي حكمت وتحكم هذه الطبقات، والعوامل المثيرة للصراع الطبقي والايجابيات والسلبيات التي من شأنها ان تحسب لهذه الطبقة او تلك. تعرضت هذه الدراسة الى النخب العسكرية من حيث تجذّر هذه النخبة ، او الطبقة الاجتماعية التي نشأت منها، وكيف انها تمكنت من الوصول الى الحكم، واستمراريتها بعد ذلك عبر واجهة مدنية. كما تناولت الدراسة ايضاً النخبة المدنية ، التي تولدت منها الاحزاب السياسية، والتي اخذت كثيراً من الوقت لسحب البساط من قادة الطبقة السابق ذكرها وصولاً الى واجهة السياسة التركية، وتبوء مراكز قيادة الدولة ، في حين ادى التمدن والتحديث السريع في تركيا، ودخول راس مال الاجنبي، الى زيادة حالة الفقر بشكل واسع بين جماهير الريف، المكونة للطبقة الاكثر سكاناً في تركيا، فدفعت هذه الحالة الى حتمية وجود تمثيل لهذه الجماهير، التي تحولت الى فئة العمال، واكتسبت ثقلاً لا يستهان به في الشارع التركي، سعت النخبتان اعلاه الى محاولة كسب تأييدها وولاءها.

Political Interests of Social classes In Turkey

By: Mr. Waleed M. Ahmed

Abstract

Researchers who study Turkish history can't neglect the rise of Turkish classes and elites in order to reach the relations which ruled these classes as well as the factors of racial struggle for this class or the other.

The study has tackled the military elites or the social class in which it has evolved and how this class has reached the reign and its continuation by a civil façade. Also, the study has dealt with the civil elite which produced political parties and taken too much time to replace the previous one in ruling the state. Civilization and modernization in Turkey, getting foreign capital have made an increase in poverty among people in the rural areas. This has led to the existence of these masses which has transformed into the category of workers holding a huge weight in the Turkish street. Both elites have tried to gain the support and loyalty.